



وثيقة الأسس الاستراتيجية للهيئة المستقلة للانتخاب

2017 – 2014

عمان - الأردن

مقدمة:

أنشئت الهيئة المستقلة للانتخاب بمقتضى المادتين (2/67) من الدستور و(3) من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة (2012)، لتشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقرها مجلس الوزراء، وهي هيئة دائمة تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري.

باشرت الهيئة عملها في شهر أيار من العام 2012 وتمكنت خلال فترة قياسية من بناء هيكلها المؤسسي وتوفير ضمانات استدامته، والإعداد لإجراء انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر التي جرت مطلع العام 2013 كأول انتخابات تديرها الهيئة بعد إنشائها، تلتها الانتخابات الفرعية التي عقدت في شهري نيسان وتشرين الثاني من نفس العام. وإلى جانب ذلك كله، فقد أشرفت الهيئة على انتخابات المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى التي نفذتها الحكومة في شهر آب 2013.

وقد خطت الهيئة، بشهادة الجهات الرقابية المحلية والدولية التي راقبت الانتخابات النيابية العامة، خطوات واسعة في مجال تعزيز مصداقية العملية الانتخابية من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات التي هدفت إلى ضمان احترام وصون حقوق المواطنين التي كفلها الدستور، فضلا عن قيام الهيئة بتطبيق مجموعة من المعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجال إدارة العملية الانتخابية المتوائمة مع أحكام الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن والتشريعات الوطنية ذات العلاقة، لترسي بذلك أولى القواعد لمرحلة جديدة في إدارة العملية الانتخابية.

إلا انها وفي سبيل تحقيق هذه النجاحات قد واجهت مجموعة من التحديات كان لا بد من تخطيها وأهمها توجهات المواطنين فيما يتعلق بالعملية الانتخابية بشكل عام ومدى الثقة بقدرة هيئة حديثة على إدارتها، وما رافق ذلك من إطار زمني محدود وضيق الذي حد من القدرة على وضع خطة عمل واضحة المعالم وأدى إلى العمل في ظل المتغيرات ووفق سياسة التعامل مع الأزمات.

وعقب سلسلة العمليات الانتخابية التي نفذتها واشرفت عليها الهيئة وفي ضوء مخرجات عملية التقييم الشاملة لكافة عناصر العملية الانتخابية بدأت الهيئة بتحديد أولوياتها وآليات عملها والنشاطات التي ستنفذها وشركائها في التنفيذ بما يمكنها من تنفيذ المهام الموكولة إليها بموجب التشريعات النافذة بكفاءة وفعالية.

إطار العمل:

يساعد التخطيط الاستراتيجي أي مؤسسة على تحديد وضعها الراهن بشكل دقيق (الواقع) وما تصبو لتحقيقه خلال فترة زمنية محددة (الأهداف المرجوة مستقبلا) والآليات التي من الممكن اتباعها لتحقيق ذلك (النشاطات المنوي تنفيذها). كما يسهم في تعريف كافة الشركاء برؤية المؤسسة ورسالتها وما تنوي تحقيقه وتحديد مساهماتهم في هذا المجال.

وتتمتاز الإدارات الانتخابية بتنوع نشاطاتها وتعدد شركائها والعمل ضمن بيئة متغيرة تؤثر فيها مجموعة من العوامل (قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية وديمغرافية)، ومن هنا فإن وجود خطة استراتيجية متكاملة ومرنة لهذه الإدارات يهدف إلى جعلها أكثر كفاءة في استثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة بما يحقق أهدافها ويتماشى مع التغيرات المحيطة بها (أو ما يسمى بإدارة الأزمات) بطريقة أكثر فعالية.

وإيماناً من الهيئة المستقلة للانتخاب بأهمية التخطيط الاستراتيجي فقد قررت المضي في إعداد خطتها الاستراتيجية بالتعاون مع الشركاء الدوليين الداعمين: المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومن خلال استقطاب مجموعة من الخبراء الدوليين في مجال التخطيط الاستراتيجي للإدارات الانتخابية. وباشرت الهيئة باتخاذ مجموعة من الخطوات الإدارية التي من شأنها تنظيم هذه العملية ومتابعة نشاطاتها وتقييم إنجازاتها وصولاً لاعتماد مجلس المفوضين للخطة الاستراتيجية للهيئة. تمثلت هذه الخطوات بما يلي:

- تشكيل لجنة توجيهية برئاسة الأمين العام وعضوية كل من: مساعدة الأمين العام، مديرة السياسات والتطوير المؤسسي، مدير تكنولوجيا المعلومات، مدير الوحدة القانونية، مدير الإعلام والاتصال بالوكالة، ومدير وحدة الرقابة الداخلية. تشكلت بموجب قرار من مجلس مفوضي الهيئة للإشراف على سير عملية التخطيط الاستراتيجي وتقديم النصح والمشورة في مختلف مراحلها.

• شكلت اللجنة التوجيهية فريقاً فنياً برئاسة مديرة السياسات والتطوير المؤسسي وعضوية عدد من مدراء المديریات ورؤساء وأعضاء الأقسام العاملة فيها، يعمل على إعداد خطة لنشاط التخطيط الاستراتيجي وتنفيذها. وقد تم تشكيل هذا الفريق مباشرة بعد الورشة التدريبية حول التخطيط الاستراتيجي التي نفذتها الهيئة بالتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES وفريق الخبراء في الفترة 10-11/12/2013، وشارك بها غالبية العاملين في الهيئة وهدفت لتعريفهم بمصطلح التخطيط الاستراتيجي وآليات إعداد الخطة الاستراتيجية وأهميتها للإدارات الانتخابية، فضلاً عن تحديد وتقييم مهارات المشاركين لاختيار أعضاء الفريق الفني. وقد شارك أعضاء الفريق الفني في جلسة تدريبية حول مهارات وضع خطة تفصيلية ومتكاملة لنشاط التخطيط الاستراتيجي نفذها فريق الخبراء بتاريخ 2013/12/17.

أما على المستوى التنفيذي فقد تمثلت بتكليف الفريق الفني بإعداد مقترح الخطة التفصيلية لنشاط التخطيط الاستراتيجي، وحدد الفريق مجموعة من المرتكزات التي تم مراعاتها في إعداد هذه الخطة أهمها:

1. العمل وفقاً لتوجيهات مجلس المفوضين واللجنة التوجيهية لتحقيق هدف مشترك هو ضمان استدامة الهيئة وتنظيم عملها.
2. التشاركية بحيث يتاح المجال لكافة المديریات العاملة في الهيئة في إبداء الرأي والملاحظات حول مختلف مكونات الخطة الاستراتيجية وفي مراحلها المتعددة.
3. الانفتاح على كافة الشركاء المعنيين بعمل الهيئة بشكل عام والعملية الانتخابية بشكل خاص كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والرسمية ذات العلاقة.
4. احترام مبدأ الشفافية في مختلف مراحل إعداد الخطة الاستراتيجية من خلال إطلاع العاملين في الهيئة وعموم المواطنين على الخطوات التي يتم تنفيذها في إطار إعداد الخطة الاستراتيجية ومكوناتها.

5. التكاملية من خلال البناء على ما تم إنجازه من نشاطات أخرى كتنقيح القدرات المؤسسية والفردية للهيئة والذي تم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

6. التفاعل والمشاركة بشكل يسهم في بناء القدرات الفردية للعاملين في الهيئة في مجال التخطيط الاستراتيجي.

7. الاستفادة من الخبرات الدولية وتجارب الإدارات الانتخابية الأخرى في هذا المجال وتأطيرها بما يتناسب مع احتياجات الهيئة ويسهم في تحقيق أهدافها.

8. المرونة والاستجابة للمتغيرات التي قد تؤثر على سير العمل.

وقد حدد الفريق المراحل الأساسية لإعداد الخطة الاستراتيجية والمخرجات المتوقعة والنشاطات المنوي تنفيذها والإطار الزمني لكل منها بالاسترشاد بدليل التخطيط الاستراتيجي للإدارات الانتخابية المعد من قبل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وتشمل:

1. تحديد واعتماد الأسس الاستراتيجية (الرؤيا والرسالة والقيم والمبادئ)

2. التقييم المؤسسي والتحليل الرباعي (الفرص والتحديات ونقاط القوة ونقاط الضعف SWOT)

3. تحديد المحاور والأهداف الاستراتيجية.

4. تحديد الأهداف الخاصة والنشاطات وتحديد المسؤوليات.

5. نشر الخطة الاستراتيجية وتعميمها.

صياغة وثيقة الأسس الاستراتيجية:

نفذ الفريق الفني بالتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية سلسلة من اللقاءات المكثفة تم خلالها استعراض تجارب عدد من الإدارات الانتخابية في مجال صياغة واعتماد وثيقة الأسس الاستراتيجية (الرؤيا والرسالة والمبادئ)، وهدفت هذه اللقاءات إلى بناء قدرات أعضاء الفريق في هذا المجال.

وقد اسفرت هذه اللقاءات عن وضع مسودة لوثيقة الأسس الاستراتيجية والتي تم اعتمادها من قبل مجلس مفوضي الهيئة وهي على النحو التالي:

الرؤيا

"إدارة انتخابية متميزة تتمتع بثقة المواطنين وشركاء العملية الانتخابية"

ويراعي هذا النص بالرغم من قصره مجموعة من العوامل:

1. الوضوح والتعبير المباشر عما تتطلع الهيئة لتحقيقه خلال الفترة المقبلة.
2. أن يعكس النص رغبة جلالة الملك في ان تكون الهيئة مركز تميز في المنطقة والإقليم.
3. التاكيد على أن تعزيز ثقة المواطنين بالهيئة يعد من أهم أولوياتها في المرحلة المقبلة (التي تقع بين انتخابات العام 2013 وما يليها) خاصة وأن الهيئة مؤسسة دائمة ولا تقتصر مهامها على الجانب العملي التنفيذي للعملية الانتخابية فقط وإنما تتعدى ذلك لتشمل تقديم المقترحات حول مشاريع القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية، وتوعية وتثقيف الناخبين وغيرها.
4. التاكيد على النهج الذي اتبعته الهيئة منذ نشأتها والمتمثل في الانفتاح على كافة الشركاء المعنيين بالعملية الانتخابية والتعاون معهم.

رسالتنا

"مؤسسة وطنية مستقلة تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتسعى إلى تعزيز الثقة في العملية الانتخابية ومخرجاتها من خلال التطبيق السليم والعاقل للتشريعات الناظمة، والاستفادة من التجارب الدولية والممارسات التي تشكل رافعة في مجال تقديم الخدمات الانتخابية، الانفتاح على كافة المواطنين والشركاء والتواصل معهم وتسهيل عملهم، وتنفيذ الحملات التوعوية لرفع الوعي العام بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية والحقوق المرتبطة بها بما يسهم في زيادة فرص المشاركة بالعملية الانتخابية لمختلف شرائح المجتمع"

ويتضح من نص الرسالة الهدف الذي تضعه الهيئة نصب أعينها والمتمثل بتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، والذي ستسعى إلى تحقيقه من خلال الولاية القانونية الممنوحة لها بموجب الدستور والتشريعات النافذة.

المبادئ التي تلتزم بها الهيئة:

ونظرا لحساسية عمل الهيئة وانعكاسه على العملية الانتخابية وبالتالي على جهود تعزيز الديمقراطية، وتعدد الأطراف التي تؤثر وتتأثر بها فقد كان لزاما عليها أن تضع مجموعة من المبادئ وتتعهد بالالتزام بها على مختلف المستويات المؤسسية والفردية، وتتمثل هذه المبادئ بما يلي:

1. سيادة القانون، من خلال احترام أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الأردن والتشريعات ذات العلاقة بعمل الهيئة وتفعيلها والتطبيق العادل لها.
2. الاستقلال في اتخاذ القرارات والإجراءات بحرية ودون أي تدخل أو تأثير من أي جهة أخرى.
3. تحقيق العدالة والتزام الحياد وعدم الانحياز لأي طرف أو رأي في تنفيذ مختلف جوانب عمل الهيئة.
4. المساواة وعدم التمييز واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تكافؤ الفرص والوصول العادل والمنصف لكافة الشركاء المحليين والدوليين.
5. المهنية المتمثلة في القيام بالمهام الموكولة بالهيئة بأعلى درجات الكفاءة والفعالية.
6. الشفافية والمساءلة من خلال اعتماد إجراءات عمل واضحة وموثقة ومتاحة بشكل يضمن حق كافة الأطراف في الحصول على المعلومات ذات العلاقة بعمل الهيئة ويسمح بمساءلة جادة لها وللعاملين فيها.
7. التعلم المستمر واستثمار الخبرة والمعرفة المتولدة عن تجارب الهيئة وآراء ومقترحات الشركاء والممارسات الدولية وإنزالها إيجابيا على عمل الهيئة.

8. الانفتاح واتباع نهج تشاركي في تحديد الاحتياجات والخطط والبرامج مع كافة الأطراف ذات العلاقة بعمل الهيئة لتحقيق الأهداف المشتركة.

9. النزاهة المتجسدة في تطبيق إجراءات عمل الهيئة تطبيقا سليما يتوافق مع المبادئ التوجيهية المعتمدة.

وتعكس هذه الوثيقة الأسس التي ستبنى عليها الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام الثلاثة القادمة، وسيتم اعتمادها في تنفيذ المراحل المقبلة لإعداد هذه الخطة إذ أنها تبين ما تصبو إلى تحقيقه وتمكنها من تحديد الفجوات التي يتوجب تجسيرها للوصول لهذه الغاية.